Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 473-488
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.24

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of the reality of bank credit and its role in developing economic growth in Iraq for the period (2004-2021)

Israa Muwafaq Noori*, Khalil Ismail Aziz
College of Administration and Economics, University of Tikrit

Keywords:
Bank credit, developing economic growth.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 19 Jun. 2023
Accepted 17 Jul. 2023
Available online 30 Sep. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Israa Muwafaq Noori
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The research aims mainly at analyzing the trends of total bank credit and gross domestic product and investigating the direction of the relationship between them based on the annual data for the period 2004-2021. Studying the total bank credit and analyzing its trends and finding out the extent of its impact on economic variables, especially economic growth, which is one of the latest renewable topics and among the most important Which needs permanent research and evaluation, and what confirms this is the economic plans and permanent reforms adopted by countries in order to ensure the effectiveness of the total bank credit provided and to achieve its positive effects on macroeconomic variables in general and gross domestic product in particular, all of the above justifies the importance and necessity of research in such a way Topics.

The problem of this research revolves around the following main question: What is the extent of the impact of bank credit on economic growth in Iraq for the period 2004-2021? To answer this problem, the research relied on the analytical descriptive approach in describing the theoretical literature and analyzing the trends of all research variables and the relationships between them during the period, in order to reach results through which important proposals and recommendations can be made.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.24

	The research reached several results, the most important of which is the direct relationship between the total bank credit granted and the gross domestic product during the research period, as well as the increase in the gross domestic product during the research period regardless Considering the economic conditions, the structure of output, and the need of the local markets because of its great association with the export of crude oil, and one of the most important proposals presented by the research is the refinement of credit granting decisions to reduce the proportion of non-productive consumer loans and increase the loans granted to productive industrial loans, as well as the need to work on disengaging the domestic product The gross export of crude oil and the revenues of the Iraqi economy through diversifying local production operations and revitalizing the branches of the economy, and directing sufficient bank financing to revive local industry and agriculture.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 473-488
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.24

تحليل واقع الائتمان المصرفي ودوره في تطوير النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

اسراء موفق نوري **خليل إسماعيل عزيز**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث بشكل أساسي إلى تحليل اتجاهات اجمالي الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي وتحري اتجاه العلاقة بينهما بالاستناد الى البيانات السنوية للمدة 2004-2021، دراسة اجمالي الائتمان المصرفي وتحليل اتجاهاته ومعرفة مدى تأثيره في المتغيرات الاقتصادية لاسيما النمو الاقتصادي، يعد من أحدث الموضوعات المتجددة ومن بين أهمها والتي تحتاج للبحث والتقييم الدائم، وما يؤكد ذلك هو الخطط الاقتصادية والاصلاحات الدائمة التي تتبناها البلدان وذلك لضمان نجاعة اجمالي الائتمان المصرفي المقدم وتحقيق الآثار الايجابية له في المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام والناتج المحلي الاجمالي بشكل خاص، كل ما سبق يبرر أهمية وضرورة البحث في مثل هكذا موضوعات.

تتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما مدى تأثير الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021؟، للإجابة عن هذه الاشكالية فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف والادبيات النظرية وتحليل اتجاهات كل متغيرات البحث والعلاقات فيما بينها خلال المدة وصولا لنتائج يمكن من خلالها الخروج بمقترحات وتوصيات مهمة.

توصل البحث إلى نتائج عدة أهمها العلاقة الطردية بين اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، فضلا عن تزايد الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث بغض النظر عن الظروف الاقتصادية وبنية الناتج وحاجة الأسواق المحلية بسبب ارتباطه الكبير بتصدير النفط الخام، ومن أهم المقترحات التي قدمها البحث هو تهذيب قرارات منح الائتمان للتقليل من نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتجة وزيادة القروض الممنوحة للقروض الصناعية المنتجة، فضلا عن ضرورة العمل على فك ارتباط الناتج المحلي الاجمالي بتصدير النفط الخام وريعية الاقتصاد العراقي من خلال تنويع عمليات الانتاج المحلي وتنشيط فروع الاقتصاد، والقيام بتوجيه تمويل مصرفي كافي لإحياء الصناعة والزراعة المحلية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، تطوير النمو الاقتصادي.

المقدمة

إن الائتمان المصرفي يمثل الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة اي وسيط مالي وأهمها البنك التجاري، لذا فهو يحتل الجزء الأكبر والأهم من المحفظة الاستثمارية لأنه يعد الاستثمار الأكثر خطورة، وللتقليل من مخاطر الائتمان المصرفي سواء للاقتصاد ككل أو للبنك التجاري نفسه تتخذ السلطات النقدية والمتمثلة في البنك المركزي بمجموعة من الوسائل والاجراءات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المقدرة الاقراضية للمصارف وللجهاز المصرفي ككل، وأن هذه الوسائل متنوعة ومتعددة الأغراض فقد تستهدف التأثير على حجم الائتمان (رقابة كمية)، كما وقد تستهدف التأثير على أوجه استعمال هذا الائتمان (رقابة نوعية)، والبنك المركزي يستخدم في الوقت نفسه

مختلف الأساليب تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد ودرجة تطور السوق النقدي فضلا عن مدى اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.

وقد شهد القطاع المصرفي في العراق تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة مما انعكس بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي ككل وعلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما من ناحية جذب الاستثمارات وتجميع المدخرات واستغلالها وإعادة توظيفها بالشكل الأفضل، الأمر الذي زاد من التحديات امام تلك المصارف ووضعها عند مسؤوليات كبيرة وخاصة دوائر الائتمان المصرفي والتي يقع على عاتقها منح التسهيلات والائتمان الذي يعمل على تحقيق النمو على مستوى الشركات وزيادة أرباحها ويزيد من فرص العمل وكذلك يقوم باستغلال المدخرات بالشكل الأمثل.

مفهوم النمو الاقتصادي قد تدرج عبر المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة، فبعد أن أعتمد الطبيعيون على الطبيعة والتجاريون على التجارة والكلاسيكيون على الانتاجية والأرض والكينزيون على تدخل الدولة في سياستها الاقتصادية والرأسماليون على الحرية الاقتصادية، ظهرت روئ اقتصادية عدة والتي أضافت عوامل أخرى مؤثرة في حجم الناتج المحلي الاجمالي بدأ من المدخرات وتراكم رؤوس الأموال مرورا بدور الموارد البشرية المؤهلة وصولا إلى الابتكارات والتكنولوجيا وكيفية تمويلها.

وقد أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقات بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي، حيث معظمها ركزت على الطريقة التي يؤثر بها الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي، وبينت بعضها أن هذا التأثير يكون من خلال دور الوساطة المالية في تعبئة المدخرات ومن ثم تخصيص تلك المدخرات وتوجيهها للاستثمار، هذا يؤدي إلى تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية ومن ثم تصل لتحفيز النمو الاقتصادي.

ويتكون البحث من أربعة مباحث رئيسية، المبحث الأول اشتمل على منهجية البحث، والمبحث الثاني قد عني بالمفهوم النظري لمتغيرات البحث، فيما أختص المبحث الثالث بالجانب التحليلي للسياسة الائتمانية ودورها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021، أما المبحث الرابع فقد اشتمل على الاستنتاجات والمقترحات التي توصلت لها الباحثة.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيس الآتي:

❖ ما مدى تأثير الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021؟

ثانياً. فرضية البحث: للإجابة عن هذه الاشكالية، ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- متغير إجمالي الائتمان المصرفي في تطور وتزايد مستمر خلال مدة الدراسة 2004-2021.
- يرتبط متغير اجمالي الائتمان المصرفي بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث بشكل أساسي إلى تحليل اتجاهات اجمالي الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي وتحري اتجاه العلاقة بينهما بالاستناد على البيانات السنوية للمدة 2004-2021.

رابعاً. هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين، اشتمل المبحث الأول على الإطار النظري والمفاهيمي أما المبحث الثاني فقد عني في تحليل السياسة الائتمانية ودورها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021).

خامساً. أهمية البحث: دراسة اجمالي الائتمان المصرفي وتحليل اتجاهاته ومعرفة مدى تأثيره في المتغيرات الاقتصادية لاسيما النمو الاقتصادي، يعد من أحدث الموضوعات المتجددة ومن بين أهمها والتي تحتاج للبحث والتقييم الدائم، وما يؤكد ذلك هو الخطط الاقتصادية والاصلاحات الدائمة التي تتبناها البلدان وذلك لضمان نجاعة اجمالي الائتمان المصرفي المقدم وتحقيق الآثار الايجابية له في المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام والناتج المحلي الاجمالي بشكل خاص، كل ما سبق يبرر أهمية وضرورة البحث في مثل هكذا موضوعات.

سادساً. المنهج المستخدم: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف والادبيات النظرية وتحليل اتجاهات كل متغيرات البحث والعلاقات فيما بينها خلال المدة 2004-2021.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي

اولاً. المفهوم النظري للائتمان المصرفي:

1. **نشأة الائتمان المصرفي ومفهومه وتعريفه:** لقد تطورت وظائف الائتمان خلال الفترات التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، إذ أن الائتمان ليس حديث العهد بل تعود العمليات الائتمانية بصفتها الأولية إلى العهود القديمة، حيث عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد وانتشر التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي وساهم الائتمان بعد ذلك في أوائل القرن السادس عشر الميلادي بتمويل الصناعات الحرفية وكذلك ساهم في زيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد في حصيلة الأرباح وتراكمها وتوسيع دور الائتمان بعد هذه المدة في المصارف الشي الذي جعل التعامل بالائتمان المصرفي عادة منتشرة بين (الأفراد، المؤسسات المصرفية، الحكومات)من جهة وكذلك بين البلدان المختلفة من جهة أخرى (الجزراوي والنعيمي، 2010: 4).
2. **مفهوم الائتمان المصرفي:** يمثل الائتمان في الاقتصاد القدرة على الاقتراض، أما في الاصطلاح فهو التزام جهة بالاقتراض لجهة أخرى، أما في الاقتصاد الحديث هو ان يتم منح الدائن للمدين فترة زمنية من الوقت يلتزم بموجبها المدين عند انتهاء الفترة المقررة بدفع قيمة الدين، إذن فإن الائتمان يمثل صيغة استثمارية وتمويلية وهي جزء أساسي من عمل المصارف (المشهداني، 2019: 17).

إن كلمة (الائتمان) هي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Credere" والتي تعني الاحترام والثقة والهيبة وبالمعنى الاقتصادي تعني توفير القوة الشرائية كقرض من البنوك لعملاء الموثوق بهم (Çeçe, 2012: 9).

عليه ومما تقدم يمكن تعريف الائتمان: (هو عبارة عن علاقة تبادلية تربط طرفين هما المصرف والفرد المقترض حيث يحصل كل منهم على فائدة فتكون المنفعة للشخص المقترض متمثلة في الحصول على قرض لأغراض مختلفة وتكون المنفعة للمصرف في الحصول على أموال إضافة إلى قيمة القرض أو ما يطلق عليها "الفائدة").
3. **أنواع الائتمان المصرفي:** توجد أنواع عدة من الائتمان المقدم في المصارف التجارية للعملاء وذلك قد يكون حسب النشاط الممول (استهلاكي، إنتاجي) أو قد يكون حسب الغرض (تجاري، صناعي، زراعي، عقاري، شخصي) أو يكون وفق الضمانات المطلوبة (ضمان عيني، ضمان شخصي، دون ضمانات للجهات الموثوق بمراكزها المالية وبشروط معينة)، أو قد يكون حسب المدة (أجل الانقضاء) وفيما يأتي أنواع الائتمان من خلال هذه المعايير للتصنيف (زغاشو، 2014: 5-7)، (عبدالقادر، 2008: 344):

❖ **حسب النشاط**

أ. **القروض استهلاكية:** تكون الغاية منها هي دعم الاستهلاك الشخصي أوقد تكون غايتها تسديد نفقات طارئة لا يتمكن المقترض بالاعتماد على دخله الحالي من دفعها ويتم سدادها أما بالاعتماد على دخله للفترة المقبلة أوعن طريق تصفية بعض ممتلكاته.

ب. **القروض الإنتاجية:** تمنح هذه القروض بهدف التمويل للنشاط الاستثماري والانتاجي، أي لدعم الطاقات الإنتاجية للمشاريع ومثال على هذه القروض ما يستخدم منها في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.

❖ **حسب الغرض:** تصنف القروض الممنوحة من المصرف لعملائه حسب الغرض إلى خمسة أنواع، قروض: تجارية، صناعية، عقارية، زراعية وقروض شخصية.

❖ **حسب الضمان:** يقسم الائتمان المصرفي من حيث الضمان على:

أ. هناك قروض يتم منحها بضمان معين وقد يكون الضمان عقار أو أوراق مالية أو محصول زراعي أو بضائع أو كمبيالات، والعملية التي لا يقابلها أي ضمان عيني تقف وراءها النقدية.

ب. قروض غير مضمونة بضمان عيني، وهي القروض التي يتم تقديمها بدون ضمان (سحب على المكشوف) أي انه لا تقابلها ضمانات عينية ولا شخصية ويتم منحها استناداً إلى ثقة المصرف بالمقترض وغالباً ما تحصل عليها الوحدات الاقتصادية ذات المراكز المالية العالية ويراعي في منحها الإمكانيات الواضحة للتسديد".

❖ **حسب أساس الاستحقاق:** يمكن تصنيف "على أساس الاستحقاق" إلى أنواع عديدة، قروض الأجل القصير وقروض الأجل المتوسط وقروض الاجل الطويل منها تستحق في سنة أو أقل من ذلك والمتوسطة في سنة إلى خمس سنوات والطويلة أكثر من خمس سنوات مثل القروض التي تمنح من اجل شراء أو بناء منزل.

ثانياً. المفهوم النظري للنمو الاقتصادي:

1. **مفهوم النمو الاقتصادي:** نظرا لاختلاف وجهات نظر الباحثين والكتاب والمهتمين في النمو الاقتصادي لذا فقد تعددت مفاهيمه، حيث يمكن تصوره بأنه التزايد السنوي المطرد في الاقتصاد عبر نمو الدخل القومي الحقيقي في الاجل الطويل (علي وعبيد، 2020: 188).

ويقصد به ايضا بأنه حدوث زيادة في اجمالي الدخل القومي أو في الناتج المحلي الاجمالي بما يحقق تزايد في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولا يعني ذلك حدوث تزايد فقط في اجمالي الناتج القومي، بل يجب أن يترتب على ذلك زيـــادة في الدخل الحقيقي، بمعنى أن معـــدل النمو في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لابد أن يفوق معدل النمو السكانـــي، وعلى ذلك فأن كانت الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يصاحبها ارتفاع أكبر في معدل الزيادة السكانية، فأن ذلك لا يحقق نمو اقتصاديا (رشوان، 2009: 125-126).

2. **مقومات النمو الاقتصادي:** تتمثل مقومات النمو الاقتصادي على النحو الآتي (ساموبلسون، 2006: 578)

أ. الموارد الطبيعية: تتمثل في عناصر الارض، والوقود، والثروة المعدنية، والجودة البيئية.

ب. الموارد البشرية: والتي تتمثل في التعليم، عرض العمل، الحوافز، والتنظيم.

ج. تكوين رؤوس الأموال: المتمثلة في الطرق، والمصانع، والآلات.

د. الابتكارات والتغير التكنولوجي: والمتمثلة في العلوم، والهندسة، والادارة، وقطاع الأعمال الحرة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (2): 473-488
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.2.24

3. أنواع النمو الاقتصادي: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو وكالآتي:

أ. النمو التلقائي: هو النمو الذي يحدث في أسلوب الحرية الاقتصادية بشكل عفوي ويتطلب مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي لكي تتفاعل المتغيرات الاقتصادية في الدولة التي يحدث فيها تلقائيا دون الاعتماد على الخطط الاقتصادية، وسارت على هذا النوع الدول الرأسمالية المتقدمة (خصاونه، 1994: 379).

ب. النمو العابر: هذا النوع من النمو يحدث نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة وعادة ما تكون عوامل خارجية، حيث إنها سرعان ما تزول، وعندما تزول يزول معها النمو الذي أحدثته في ذلك الاقتصاد، أي إنها لا تتصف بالاستمرارية، لأن هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية تتسم بالجمود، وذلك يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تكون سائدة في أغلب البلدان النامية بشكل عام، والعراق على وجه الخصوص (كميل والبني، 2000: 26-27).

ج. النمو المخطط: هو ذلك النمو الذي يحصل عن طريق تدخل الدولة بوضع عملية تخطيط شاملة لمتطلبات وموارد المجتمع (الرشدان، 2008: 51).

المبحث الثالث

السياسة الائتمانية ودورها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

اولاً. تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2021): الائتمان المصرفي هو الخدمات التي يقدمها المصرف للزبائن والتي يتم بمقتضاها تزويد المشاريع والافراد في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعد المدين بسداد تلك الأموال والعمولات المستحقة عليها وفوائدها دفعة واحدة أو على شكل أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم العلاقة هذه بمجموعة ضمانات التي تكفل استرداد أموال المصرف في حالة توقف الزبون عن السداد وبدون اي خسائر، كما يعبر الائتمان عن الثقة التي يوليها البنك لشخص ماء سواء أكان معنويا أم طبيعيا ذلك الشخص (فاطمة الزهراء، 2014: 3).

الجدول (1): تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	الائتمان النقدي (مليون دينار)	النمو السنوي للائتمان النقدي %	الائتمان التعهدي (مليون دينار)	النمو السنوي للائتمان التعهدي%	اجمالي الائتمان (مليون دينار)
2004	82467	--	--	--	82467
2005	17174	-79.1	--	--	17174
2006	26648	55.1	--	--	26648
2007	34590	29.8	--	--	34590
2008	45964	32.8	--	--	45964
2009	56901	23.7	46071	--	102971
2010	117215	105.9	39790	-13.6	157005
2011	203440	73.5	39032	-1.91	242472
2012	284386	39.7	44174	13.1	328560
2013	299520	5.3	53667	21.4	353187

السنوات	الائتمان النقدي (مليون دينار)	النمو السنوي للائتمان النقدي %	الائتمان التعهدي (مليون دينار)	النمو السنوي للائتمان التعهدي%	اجمالي الائتمان (مليون دينار)
2014	341230	13.9	50908	-5.1	392138
2015	367526	7.7	40533	-20.3	408059
2016	371801	1	33281	-17.89	405082
2017	379528	2.08	27651	-16.9	407179
2018	384869	1.4	25336	-8.4	410205
2019	420525	9.2	25269	-0.3	445794
2020	498177	18.4	25450	0.7	523627
2021	529715	6.3	27644	8.62	557359
النمو المركب	%10.89				%11.20

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك بتاريخ 2023/3/25

يتبين الجدول رقم (1) أن الائتمان النقدي قد شهد زيادة خلال مدة الدراسة حيث بلغ (82467)مليون دينار عراقي عام (2004)، أما عام (2009) فقد بلغ حجم الائتمان النقدي (56901) مليون دينار عراقي، ثم ارتفع بشكل كبير إذ بلغ (384869) مليون دينار عراقي خلال عام (2018)، وكانت اثار الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لهجمات عصابات داعش الاجرامية وأزمة انهيار أسعار النفط العالمية، وقد أثرت جائحة كورونا فيه مما أدت إلى تباطئه إذ بلغ (420525) مليون دينار عراقي خلال عام (2019) و(498177) مليون دينار عراقي للعام (2020)، أما عام (2021) فقد انتعش الائتمان النقدي وأخذ بالتصاعد مجددا، ويعود سبب هذا التباين في قيم السلسلة الزمنية إلى ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي وإلى زيادة مطالبات الحكومة بالائتمان لتمويل عقود التجهيزات للمؤسسات الكبرى وتمويل المشاريع الحكومية وخصوصاً الخدمية منها.

وبالنسبة للائتمان التعهدي فقد بلغ (46071) مليون دينار عراقي عام (2009) وفي عام (2012) بلغ حجم الائتمان التعهدي (44174) مليون دينار عراقي، أما عام (2018) فقد بلغ حجم الائتمان التعهدي (25336) مليون دينار عراقي، وفي عام (2021) وصل حجم الائتمان التعهدي إلى (27644) مليون دينار عراقي، بالتالي فأنه قد شهد مسارا زمنيا متذبذبا مما يعكس تذبذب الأنشطة التجارية التي يغطيها هذا التمويل المصرفي والذي يغذي هذه الانشطة التجارية على ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي في توقع البيع وإبرام الصفقات فضلا عن الفساد الذي كان يحيط بأغلب التسهيلات التي تصاحب وصول البضائع الى الاسواق المحلية (حسن، 2022: 116).

ويتبين من الجدول رقم (1) أن معدل النمو المركب لأجمالي الائتمان قد بلغ (11.20%) وهذا يعني أن اجمالي الائتمان ينمو بمعدل متزايد موجب طوال مدة الدراسة ويعود سبب هذا التزايد إلى سياسة الدولة الائتمانية بزيادة منح الائتمان للمؤسسات العامة وتحويله إلى الحكومة، ولتوضيح

تفاصيل التحليل في أعلاه بشكل آخر يمكننا مقارنته من خلال المسارات الزمنية للسلاسل الزمنية أعلاه كما هي في الشكل رقم (1) الآتي:

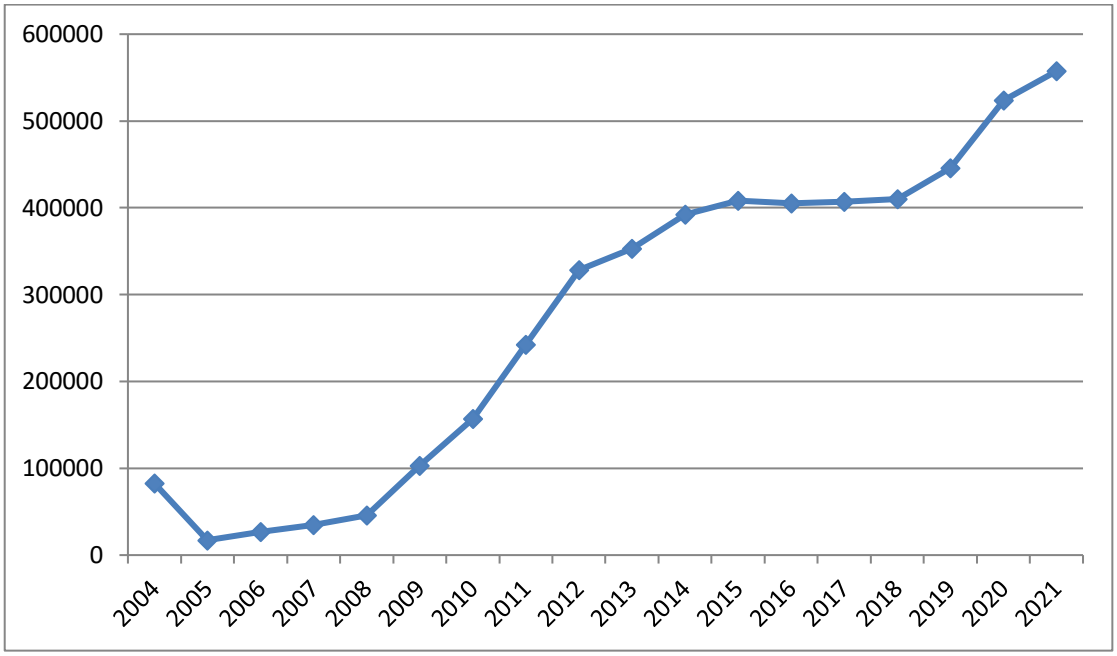

الشكل (1): تطور اجمالي الائتمان للمدة (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

ثانياً. النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021): تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي تبعا لاختلاف وجهات النظر، إذ يقصد بالنمو الاقتصادي تحقيق زيادة في كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة زمنية معينة، أو هو الزيادة في مقدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات مقارنة بفترة زمنية الى أخرى (الأمين واخرون، 2020: 81).

ومن أهم مقاييس النمو الاقتصادي في أي بلد هو الناتج المحلي الاجمالي، لذا سنتطرق لتحليل اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة الدراسة.

الناتج المحلي الاجمالي يعد أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والتي من خلالها يمكن في أي بلد قياس مستوى النمو ومستوى النشاط الاقتصادي، إذ شهد العراق خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي حروبا وعقوبات اقتصادية قاسية، حيث تراجعت مسيرته التنموية وانخفض مستوى كفاءته الاقتصادية متأثرا بتلك السياسات الاقتصادية التي تبنيها بعيدا عن المفاضلة التنموية دعما للجهود الحربية واستدامة مقومات مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق مما جعل البلد يدور في حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها إلا بتغيير بناءه من جديد (الشيخ ارضي وصافي، 2014: 403)

الجدول (2): الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	النمو السنوي %
2004	101845262	----
2005	103551403	1.6
2006	109389941	5.6

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	النمو السنوي %
2007	111455813	1.8
2008	120626517	8.2
2009	124702075	3.3
2010	132687029	6.4
2011	142700217	7.5
2012	162587533	13.9
2013	174990175	7.6
2014	178951407	2.2
2015	183616252	2.6
2016	208932110	13.7
2017	205130067	1.8-
2018	210532887	2.6
2019	222141230	5.5
2020	196985514	11.3-
2021	202468282	2.7
النمو المركب	3.89%	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

* البنك المركزي العراقي، 2022، متاح على الموقع الالكتروني https://www.cbi.iq/

من الجدول رقم (2) يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2004) بلغ ما قيمته (101.8) مليار دينار عراقي بالتزامن مع الاحتلال الامريكي للعراق، وتعود هذه القيمة المنخفضة لتردي الأوضاع العسكرية والامنية السائدة في البلد خلال تلك الفترة، مما أدى لتدمير البنى التحتية للبلد وذلك تسبب في عجز واضح في مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة (2005) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (103.5) مليار دينار عراقي وبنسبة نمو سنوي بلغت (1.6%) ومقارنة بالسنوات السابقة فإن هذه السنة قد حدث فيها نمو كبير جدا في الاقتصاد العراقي، ذلك بسبب الانفتاح على العالم الخارجي الذي شهده العراق بعد الاحتلال الامريكي الذي أزال حصارا اقتصادي دام لأكثر عقد من الزمن أدى لضعف النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، حيث قامت ادارة الدولة العراقية المؤقتة والتي قد واجهت تحديات عدة وأهمها كيفية تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق المفتوح بعد سيطرة الاقتصاد العام عليه لفترة طويلة، ومن ثم تشجيع القطاع الخاص للتوجه للاستثمار، ومن ثم قامت الحكومة العراقية في عام (2005) بفرض سيطرتها على حركة الاستيراد والصادرات ولاسيما الصادرات النفطية بشكل خاص، لأن عائدات النفط قبل عام (2003) كانت تتم حسب اتفاقية مذكرة الامم المتحدة والتي مضمونها النفط مقابل الغذاء والدواء (عبد واخرون، 2022: 28).

بعد ذلك قد حدثت قفزة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ (120.6) لسنة (2008) مما تسبب في ارتفاع النمو السنوي الى (8.2%) ويعود ذلك الارتفاع لتحسن الاوضاع الامنية، فضلا عن للارتفاع في اسعار النفط العالمية حيث في 7 آذار/مارس أسعارا قياسية سجلها خلال الأزمة المالية عام 2008، متجاوزا عتبة 130 دولارا للبرميل (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2009: 10).

أما الفترة بين (2010-2014) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد حيث إن قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام (2010) بلغت (132.6) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.62)، ثم استمر الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد حتى بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (174.9) مليار دينار عراقي لسنة (2013) وسجل لنفس العام أعلى معدل نمو سنوي خلال فترة الدراسة حيث كان (7.6%).

سنة (2014) كانت سنة تحول حيث تأثر الناتج المحلي الاجمالي بسيطرة عصابات داعش الاجرامية على ثلاث محافظات عراقية حيث إن هذه المحافظات تشكل مراكز حيوية في العراق بالنسبة لمصدر الدخل الوحيد للعراق وهو النفط حيث انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، حتى أن الأسعار العالمية للنفط سجلت أدنى مستوى لها فقد بلغ دون 32 دولارا للبرميل الواحد، فضلا عن أن هنالك أسباب عدة أخرى أدت لانخفاض أسعار النفط العالمية منها التوسع في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، فضلا عن لقيام كل من دول العراق والسعودية ودول عدة أخرى بالتوسع في انتاج النفط من خلال منظمة اوبك، لذا فإن الناتج المحلي الاجمالي اخذ بالتذبذب خلال تلك السنة والسنوات التالية وذلك يعود للتحديات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي يواجهها البلد على المستويات العالمية والاقليمية وحتى المحلية، وبسبب تردي الأوضاع الأمنية وقيام العراق بالعمليات العسكرية في المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش والتي عمدت إلى تدمير البنى التحتية، فضلا عن قيامها بالسيطرة على الحقول النفطية في تلك المناطق، أدى كل ذلك إلى انخفاض العائدات من الصادرات النفطية للعراق، وذلك نتيجة عدم تنويع مصادر الدخل والاعتماد على مصدر واحد للدخل هو النفط.

ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي إلى الارتفاع في العام (2017) حيث بلغت قيمته (205.1) مليار دينار عراقي إذ سجلت في هذا العام ثاني أعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك للتحسن الذي شهدته البلاد في ذلك العام على المستويات الامنية والعسكرية والاقتصادية مما أدى لارتفاع أسعار النفط العالمية هي الأخرى، مما دعت حاجة العراق لزيادة معدلات الانتاج من النفط وذلك لتسديد نفقات الحرب خلال السنوات الماضية ومن ثم عمدت الحكومة العراقية إلى قيامها بالتعاقد مع شركات عالمية مشهورة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2017، 15).

أما عام (2019) سجل الناتج المحلي الاجمالي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمته (222.1) مليار دينار عراقي وبنسبة نمو سنوي بلغت (5.5%) وذلك بسبب السياسة والاجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية وتزايد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي، فضلا عن كشف حالات الفساد الكبيرة في الكثير من مؤسسات الدولة.

ثم قد انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام (2020) حيث بلغت (196.9) مليار دينار عراقي بسبب انخفاض أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل (38) دولارا في ذلك العام أما في نهاية عام (2020) انخفض سعر صرف الدينار العراقي إلى الدولار مما أدى لاستفادة العراق من فرق

العملتين ومن ثم سد العجز الحاصل في الموازنة الاتحادية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،2021)، ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في العراق عام (2021) حيث بلغ (202.4) مليار دينار عراقي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغ سعر البرميل الواحد لنفس العام أكثر من (68) دولارا، ارتفعت إيرادات النفط العراقية بنسبة 123% على أساس سنوي خلال (2021)، إلى (75.65) مليار دولار، بعد تحسن أسعار الخام العالمية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،2021، 22).

يتضح لنا من الجدول رقم (2) ومن خلال رسم السلسلة الزمنية (2004-2021) أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق في تحسن مستمر، وينمو بمعدل نمو مركب موجب بلغ (3.89%) خلال مدة الدراسة.

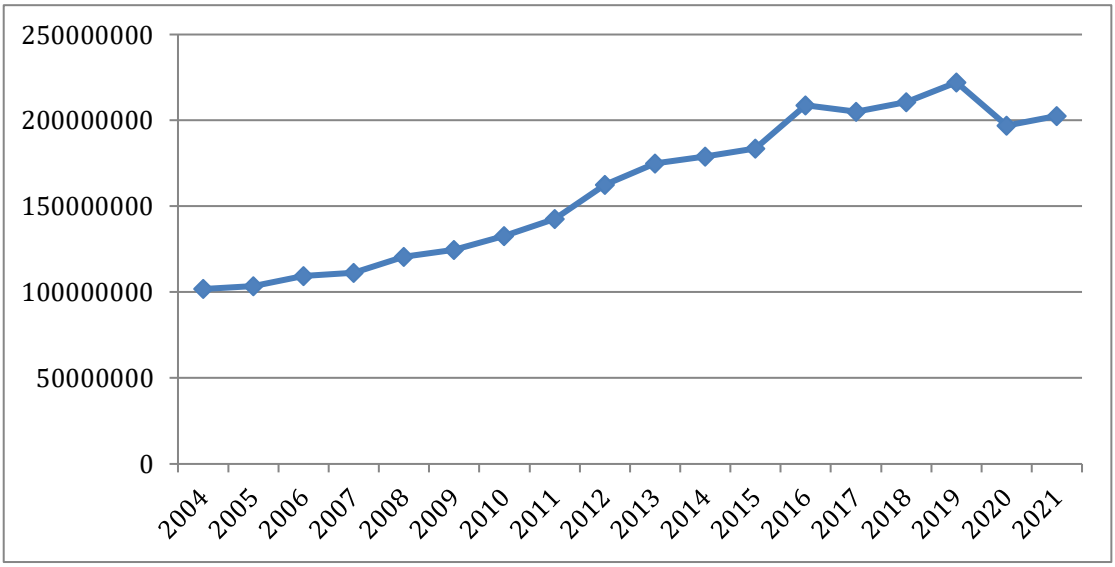

الشكل (2): الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

ثالثاً. دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021): لم يحظ الائتمان المصرفي في العراق بأهمية تذكر منذ تأسيس المصارف التجارية بداية التسعينات من القرن الماضي واتسامه بضعف فاعليته في النشاط الاقتصادي مما يدل على ضعف الصناعة المصرفية وقلة تراكم رأس المال.

الجدول (3): دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي (مليون دينار عراقي)	النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار عراقي)	النمو السنوي%
2004	82467	--	101845	----
2005	17174	-79.1	103551	1.6
2006	26648	55.1	109389	5.6
2007	34590	29.8	111455	1.8
2008	45964	32.8	120626	8.2

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي (مليون دينار عراقي)	النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار عراقي)	النمو السنوي%
2009	102971	124.02	124702	3.3
2010	157005	52.4	132687	6.4
2011	242472	54.4	142700	7.5
2012	328560	35.5	162587	13.9
2013	353187	7.5	174990	7.6
2014	392138	11.02	178951	2.2
2015	408059	4.06	183616	2.6
2016	405082	-0.007	208932	13.7
2017	407179	0.005	205130	1.8-
2018	410205	0.007	210532	2.6
2019	445794	0.09	222141	5.5
2020	523627	0.17	196985	11.3-
2021	557359	0.06	202468	2.7
النمو المركب	%11.20		3.89%	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك بتاريخ 2023/3/25

* البنك المركزي العراقي، 2022، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.cbi.iq/

يتبين من الجدول رقم (3) أن اجمالي الائتمان المصرفي قد بلغ (82467) مليون دينار عراقي للعام (2004) وبلغ اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (101845) مليون دينار عراقي للعام نفسه مسجلا بذلك أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة، ومن ثم أخذ المتغيرين معا بالتزايد التدريجي للسنوات التالية حتى بلغ اجمالي الائتمان المصرفي (102971) مليون دينار عراقي عام (2009) وبمعدل نمو سنوي بلغ (124%) للعام نفسه، أما اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام فقد بلغ (124702) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (3.3%)، وأخذ بعد ذلك اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد حتى بلغ (208932) مليون دينار عراقي عام (2016)، أما اجمالي الائتمان المصرفي فقد بلغ (405082) مليون دينار عراقي للعام (2016)، ومن ثم أخذ اجمالي الائتمان المصرفي بالارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة وبمعدل نمو سنوي موجب حتى وصل الى (557359) مليون دينار عراقي عام (2021) وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.06) للعام نفسه، أما حجم الناتج المحلي الاجمالي فهو الآخر أخذ بالارتفاع حتى وصل عند أعلى مستوى له عام (2019) حيث بلغ (222141) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (5.5) وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين اجمالي الائتمان والناتج المحلي الاجمالي إذ يؤدي انخفاض التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية

وضعف المدخرات المحلية وفقدان الثقة بالمصارف الأهلية إلى انخفاض تراكم رأس المال اللازم للاستثمارات ومن ثم انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

يتضح من الجدول رقم (3) أن معدل النمو المركب للائتمان المصرفي قد بلغ (11.20%) أي إن الائتمان المصرفي ينمو بمعدل موجب خلال مدة الدراسة وفي تزايد مستمر طوال المدة (2004-2021)، فضلا عن أن الناتج المحلي الاجمالي هو الآخر ينمو بتزايد مستمر طوال مدة الدراسة فقد بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي (3.89%) ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين المتغيرين بشكل أوضح من خلال رسم السلسلة الزمنية للمتغيرين في الشكل الآتي:

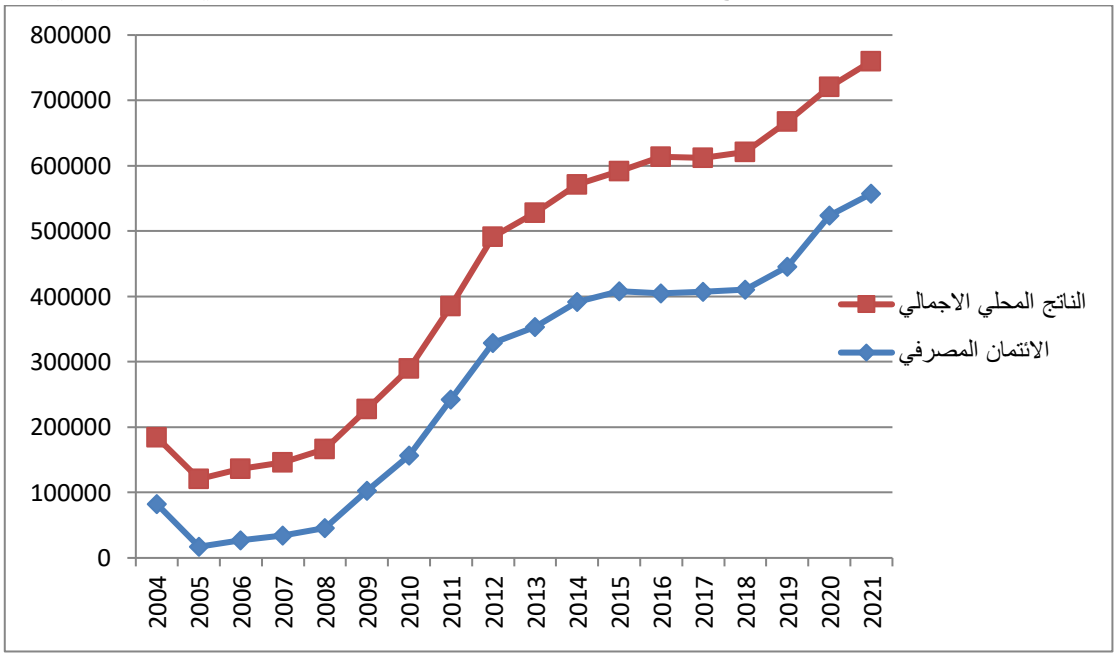

الشكل (3): العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تزايد الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث بغض النظر عن الظروف الاقتصادية وبنية الناتج وحاجة الأسواق المحلية بسبب ارتباطه الكبير بتصدير النفط الخام.
2. الزيادة المستمرة في اجمالي الائتمان المصرفي، إلا أن نسبة مساهمة الائتمان التعهدي الممنوح في إجمالي الائتمان المصرفي كانت متناقصة على عكس نسبة الائتمان النقدي في اجمالي الائتمان المصرفي التي كانت متزايدة.
3. . الائتمان النقدي أكبر من الائتمان التعهدي في ظل ضيق الأسواق المحلية وانحسار الناتج وتراجع الانشطة الاقتصادية وارتفاع الاستيرادات.
4. اضطراب معدلات النمو السنوي لمتغيرات البحث كافة بسبب اضطراب الاوضاع الاقتصادية الناشئ من الأزمات المحلية والدولية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي.

5. نلاحظ من خلال سلسلة البيانات السنوية والتي تم تحليلها خلال البحث ورسمها في أشكال بيانية أن أجمالي الائتمان المصرفي في تزايد مستمر مما أدى لتزايد حجم الناتج المحلي الاجمالي وبنفس الاتجاه وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين خلال مدة البحث.

ثانياً. المقترحات:

1. فك ارتباط الناتج المحلي الاجمالي بتصدير النفط الخام وريعية الاقتصاد العراقي من خلال تنويع عمليات الانتاج المحلي وتنشيط فروع الاقتصاد، والقيام بتوجيه تمويل مصرفي كافي لإحياء الصناعة والزراعة المحلية.
2. يجب الاهتمام بالائتمان المصرفي التعهدي من قبل صناع السياسة النقدية بما يتلائم وحاجة الأسواق المحلية له، ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب هكذا نوع من التمويل.
3. تهذيب قرارات منح الائتمان للتقليل من نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتجة وزيادة القروض الممنوحة للقروض الصناعية المنتجة.
4. العمل على زيادة نسبة الانتشار المصرفي في العراق إسوةً بالدول المجاورة، والتخفيف من هيمنة المصارف الحكومية على النشاطات النقدية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

1. زغاشو، فاطمة الزهراء، (2014)، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، بسكرة.

ب. المجلات والنشرات الرسمية:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، https://www.cbi.iq/documents/Annual_economic_report2009.pdf
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154166627075334.pdf
3. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، https://www.cbi.iq/news/section/4
4. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-166892994049833.pdf
5. الجزراوي، إبراهيم محمد والنعيمي، نادية شاكر، (2010)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة (نظرية-تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (2005-2007)، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، بغداد.
6. المشهداني، فاضل عباس داود، (2019)، دور السياسة الائتمانية والنشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل، بحث منشور، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العراق، تكريت.

7. حسن، هندرين حسين، دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2005-2021، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 75، العراق، 2022.
8. رشوان، حسن عبد الحميد احمد، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
9. الشيخ ارضي، مازن عيسى، صافي، رسلان عبدالزهرة، مسار حيوي المحلي وأثرة في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي، الغري للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 15، العدد 4، العراق، 2018.
10. عبد القادر، سلوى عبد الجبار، (2008)، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، بحث منشور، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 1، العراق، كربلاء.
11. عبد، مهند خميس، جسام، محمد صالح، عبد، فراس خميس، أثر الناتج المحلي الاجمالي على الموجودات المصرفية الحكومية في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 4، العراق، 2022.
12. علي، رحمن حسن، عبيد، مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 35، العراق، 2020.
13. الامين، بلهوشات محمد، محيريق، فوزي، قابوسة، علي، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد1، الجزائر، 2020.

ج. الكتب

1. الرشدان، عبدالله زاهي، اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
2. خصاونة، صالح، مبادئ الاقتصاد الجزء2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الاردن، 1994.
3. كميل، حبيب، البني، حازم، من النمو التنمية الى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، مصر، 2000.
4. ساموبلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون بالتعاون مع شركة ماكجروهل، بيروت، 2006.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Çeçe, müge, (2012), The effects of bank credits on economic growth in turkey, istanbul üniversitesi, sosyal bilimler enstitüsü, ingilizce iktisat anabilim dalı, yüksek lisans tezi.